

بيان موقف



الشفافية من خلال تصاريح ملكية الانتفاع

يتسبب الفساد في إعاقة النمو الاقتصادي. فهو يضرّ بالتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، وثقة المواطن بالحكم. كما أنه يخفض من مستوى نوعية حياة البشر الأكثر تهميشاً. يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه في العام 2009، بلغت عائدات العمليات الإجرامية 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن بين هذه العائدات، تم غسل مبلغ هائل بقيمة 1.6 ترليون دولار.

توقفوا للحظة وتصوروا مدى التغيير الذي يمكن أن يحدثه مبلغ 1.6 ترليون دولار على الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.

الآن، تخيلوا إننا نمتلك تلك القدرة على التغيير.

يقصد غاسلو الأموال البلدان التي توجد بها أضعف أنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال. والشفافية الأقوى في المعاملات المالية هي إحدى مكونات نظام مكافحة غسل الأموال القوي - ويمكن تحقيق جزء من هذه الشفافية من خلال تصاريح ملكية الانتفاع.

فمن خلال إلزام المؤسسات المالية بطلب تصريح قانوني ملزم بملكية الانتفاع من المودعين وأطراف المعاملات المالية، بإمكاننا ضمان منع دخول تدفق الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، وخاصة الأرباح المتأتية من أنشطة يشوبها الفساد.

تحث المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد البرلمانيين وقادتنا العالميين على إلزام المؤسسات المالية بطلب تصريح قانوني ملزم بملكية الانتفاع في جميع المعاملات المالية، وفقاً لما قام أعضاؤنا بالإعلان عنه في مؤتمرنا العالمي الخامس ضد الفساد، الذي عقد في شباط-فبراير 2013 في مانابا بالفلبين.

حقائق وأرقام حول غسل الأموال

- تقدّر المبالغ المالية التي يتم غسلها على المستوى العالمي كل عام بـ 2-5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ما بين 008 مليار دولار إلى تريليوني دولار أمريكي جاري.
- نحو ترليون دولار أمريكي من الأموال التي يتم بصورة غير مشروعة كسبها، أو تحويلها، أو استخدامها تهرب سنوياً من الدول النامية.
- تعدّ المصارف في الولايات المتحدة وجزر الكاريبي وجهتين أساسيتين للأموال المغسولة.
- بغية كشف المالكين المستفيدين، أطلق فريق العمل المالي حملة عُرفت باسم "اعرف عميلك"، لتشجيع المؤسسات المالية على التأكد من صحة هوية عملائها.

روابط

<http://www.fatf-gafi.org/pages/faq/moneylaundering>

<http://www.globalwitness.org/>

<http://www.fatf-gafi.org/>

<http://www.unodc.org/unodc/en/money-laundering/index.html>

<http://www.worldbank.org/finance>

"تصريح ملكية الانتفاع" - معناه وأهميته

إنّ تصريح ملكية الانتفاع هو صك ملزم قانونياً، يلزم كل شخص يجري معاملة مع أي مؤسسة مالية، أن يصرّح ويفصح عن المالكين المستفيدين من الأصول، أو الأموال أو الملكية المعنية. المالكون المستفيدون هم الأشخاص / المجموعات التي تتمتع بالمنافع الاقتصادية المتأتية عن تملك تلك الممتلكات، أو الأموال، أو الأصول، حتى ولو ظهر شخص آخر بأنه المالك المسجّل لها.

من خلال الالتزام بتصريح ملكية الانتفاع، تنشئ المؤسسات المالية والدولة آلية إضافية لتعقب مصادر الأموال غير المشروعة وحركتها ووجهتها. على مرّ السنين، طوّر غاسلو الأموال خططهم المختلفة لغسل أموالهم غير المشروعة - فقد باتت تلك الخطط معقّدة ومبتكرة مع مرور الوقت. "يستخدم هؤلاء الأفراد أشخاص وهميين (محامين، أفراد عائلة، أو أصدقاء) لإبعاد أنفسهم عن تلك المعاملات بإخفاء المصدر الحقيقي للأموال. لهذا استصعبت تصاريح ملكية الانتفاع على العناصر الإجرامية إخفاء هوياتهم وارتباطاتهم بالأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة."

ويجب أن يتضمن متطلب التصريح الملزم بملكية الانتفاع عقوبات يتم تطبيقها في حالة الادلاء بتصريحات زائفة، وربما يشمل أيضاً تجميد حسابات، وفي نهاية المطاف مصادرة أرصدة الحسابات أو الأموال، أو الممتلكات، أو الأصول. أضف إلى ذلك، أنه من خلال الطلب إلى المودعين بصياغة الشهادات الخطية ومستندات ملكية الانتفاع، تقوم المؤسسات المالية بتشاطر عبء معرفة عملائهم بشكل دؤوب، مع الأطراف التي تجري معها المعاملات. وفيما يثني متطلب تصريح ملكية الانتفاع عن إخفاء المستفيدين الحقيقيين للأموال أو الممتلكات، أو الأصول غير المشروعة، فهو يشجّع أيضاً المؤسسات المالية على تعزيز آليات العناية الواجبة، لضمان عدم استخدام السبل المشروعة في غسل أصول غير مشروعة.

مبدأ اعرف عميلك ومراجعات العناية الواجبة

يتطلب مبدأ اعرف عميلك معرفة هوية العملاء والتحقق من مصدر أموال الحسابات. ويشير ذلك إلى أنشطة العناية الواجبة، التي يجب على المؤسسات المالية وغيرها من الشركات النظامية أن تؤديها للتأكد من المعلومات المتعلقة بالعملاء، بهدف التعامل معهم. ويجب تطبيق هذه السياسات، حين يسعى عميل شديد الخطورة، مثل شخص مهم على المستوى السياسي أو شخص يتمتع بثروة كبيرة، إلى أن يصبح عميلاً لدى مؤسسة مالية. وقد بدأ مبدأ "اعرف عميلك" يكتسب أهمية متزايدة على المستوى العالمي، لمنع غسل الأموال، أو تمويل العمليات الإرهابية، أو الاحتيال المالي.

ماذا بوسع البرلمانيين أن يفعلوا؟

لقد قام المجتمع الدولي بتحسين قدرته، وتعزيز خبرته، وتدعيم القوانين لتحسين تتبع المسارات المموهة للأصول التي تم غسلها. وبالرغم من هذه التحسينات، فقد كانت البلدان بطيئة في تطبيق توصيات فريق العمل المالي وانفاذها.

I المناداة بتصاريح الملكيات الانتفاعية

بإمكان أعضاء البرلمان أن يخففوا من حدة انتشار غسل الأموال، من خلال تعزيز القوانين، والسياسات، والإجراءات المرتبطة بأنظمتها الخاصة بمكافحة الأموال. ولدى البرلمانيون سلطة الضغط على حكوماتهم للتيقن من إدراج المعلومات المتعلقة بالملكيات الانتفاعية والمتحكمين في الشركات، والاتحادات والمؤسسات في السجلات العامة، وهذا لتسهيل العناية الواجبة الفعالة؛ وكذلك إلزام المؤسسات المالية صراحة بتعريف المالكين المستفيدين النهائيين في الشركات أو الاتحادات أو المؤسسات أو المتحكمين فيهم بأنهم عملائهم.

تطلب المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد من البرلمانيين أن يخطوا خطوة إضافية، وأن يحرصوا على أن تضع حكوماتهم عبء الإدلاء بتصاريح الملكية الانتفاعية الملزمة على المودعين- مع فرض العقوبات على غير الممتثلين. وسيكون من شأن هذا تقليص تكاليف المعاملات على المؤسسات المالية، من خلال دعوة المودعين إلى صياغة شهادات خفية ومستندات ملكية الانتفاع، وتحويل العبء إلى المودعين- مفهوم "العميل يدفع". وسيؤدي كشف التصاريح الزائفة إلى تجميد، وربما مصادرة الأموال. وسيحفز هذا أيضاً المؤسسات المالية على تطبيق تدابير العناية الواجبة بشكل دقيق على المودعين الجدد. ويجب توضيح هذه القواعد للمودعين، الذين سيفهمون المخاطر المرتبطة بالتصاريح الزائفة في ما يختص بملكية الانتفاع. وستكون هذه الخطوة بمثابة رادع لإخفاء هوية المالكين الحقيقيين- أي للذين يستحصلون على المنافع الاقتصادية الحقيقية من هذه الأصول. وسيضمن المتطلب هذا منع دخول تدفق الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي، وخاصة الأرباح الناتجة عن أنشطة يشوبها الفساد.

II المناداة بالامتثال الصارم لمبدأ اعرف عميلك

بالإضافة إلى التصاريح الشخصية الملزمة من المودعين، يجب على البرلمانيين أن يحرصوا على أن قوانين مكافحة غسل الأموال وأنظمتها في بلدانهم تلزم المؤسسات المالية والوسطاء الماليين بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" بشكل صارم. وعلى البرلمانيين أن يُشرعوا مجموعة موحدة من الخطوات الخاصة بمبدأ اعرف عميلك:

1. يجب إجراء عملية تحديد المالك المستفيد باستخدام جميع الآليات والوسائل الملائمة. ويتضمن هذا جمع أسماء جميع الأشخاص / المنظمات المعنية، وأي معلومات أخرى قد تساعد في تحديد هويتهم.
2. يجري التحقق من المعرفات من خلال إيجاد جميع المستندات الداعمة المطلوبة، وفقاً لمستوى خطورة المبالغ المالية المعنية. ويجب اتمام عمليات التحقق باستخدام الوثائق والبيانات والمعلومات الرسمية.
3. يجب على المؤسسات المالية أن تكون قادرة على إثبات إجراءات التحقيق الخاص بالعناية الواجبة. في حالة طلب إثبات إجراء العناية الواجبة:
 - قد يتوجب على المؤسسات المالية الاستحصال على مستندات أخرى لتعريف هوية العميل، خاصة إذا كان العميل مالكاً مستفيداً يخضع لأحكام قانون أجنبي.
 - في حال كان لدى المالك المستفيد سوابق بالتورط في أي نشاط فاسد أو إجرامي، يجب التمييز بحساباته بدقة كبيرة، ومتابعتها بشكل فعال.
4. يجب أن تراقب المؤسسات المالية عن كثب الأحداث والعمليات التي يمكن أن تؤثر على مستوى خطورة العميل، إذ في حال عدم قيامها بذلك، قد يتورط هذا الأخير في مخطط غسل أموال. غير أنه، قد يتطلب الأمر إجراء المزيد من التحقيقات إذا وجدت شكوك، خاصة عندما تتغير المعاملات التي يجريها العميل بشكل جوهري، وبصورة غير متسقة مع نوع أعماله، وخاصة في ما يتعلق بالمبالغ المعنية عادة.
5. من بين الحالات الأخرى التي قد يُطلب من العملاء فيها توفير المزيد من المعلومات لمؤسساتهم المالية، هي حينما يكون هؤلاء الأشخاص منكشفون سياسياً، أو حين يكون لديهم سوابق بالتورط بالفساد، أو غسل الأموال، أو الجريمة المنظمة.

كيف بإمكان المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد المساعدة

1. تعدّ الفروع الوطنية التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الأساس والآلية المحلية التي بإمكانها أن تضمن تحسين جهود مكافحة الفساد إلى الحد الأقصى، ووضعها في قمة جدول الأعمال السياسي. كما بإمكان الفرع الوطني أن يعزّز قواعد ملكية الانتفاع، من خلال جمع مشرّعين لتطوير خطة عمل مفصلة، تتضمن العمل مع شركاء محليين لصياغة تشريع، والترويج لاعتماده وإنفاذه.
2. بإمكان الأمانة العالمية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، بواسطة فريق العمل العالمي المعني بمكافحة غسل الأموال، أن توفر أدوات، ومعلومات، وتوجيه لتحسين الجهود المبذولة من أعضاء البرلمان لمكافحة غسل الأموال. ويعدّ دليل عمل فريق العمل العالمي المعني بمكافحة غسل الأموال لأعضاء البرلمان مثلاً عن هذه الأدوات (<http://gop.ac/XQhgFK>).
3. بغية ضمان تطبيق قواعد ملكية انتفاع صارمة، والامتثال لها، على أعضاء البرلمان أن يسترشدوا بالقرار الذي اعتمدهت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في مؤتمرها العالمي الخامس ضد الفساد، في مانيتا، في الفلبين، في شباط- فبراير 2013 (<http://gop.ac/13QxmRb>). ويدعو هذا القرار أعضاء البرلمان إلى:

دعوة جميع المؤسسات المالية والوسطاء الماليين بضرورة طلب تصاريح "مالية ملزمة بملكيّات الانتفاع لجميع الإيداعات وغيرها عن المعاملات المالية، وانزال عقوبات في حال عدم الامتثال"

قام بصياغة ورقة الموقف هذه سعادة روي كالن والسيناتور تيوفيسكو غوينغونا III، بدعم من بريّا سood، مستشارة البرنامج في فريق العمل العالمي المعني بمكافحة غسل الأموال، وأعضاء فريق العمل ذاته.

إذا أردتم الحصول على المزيد من المعلومات حول بيان الموقف، أو فريق العمل العالمي المعني بمكافحة غسل الأموال، الرجاء التواصل مع:

priya.sood@gopacnetwork.org

في ما يلي لائحة بأعضاء فريق العمل العالمي المعني بمكافحة غسل الأموال:

تيوفيسكو جوينغونا الثالث،

رئيس فريق العمل العالمي لمكافحة غسل الأموال،

عضو مجلس الشيوخ، الفلبين

روي كولن،

نائب برلماني سابق، كندا

ريكاردو غارسيا سيرفانتيس،

سيناتور سابق، المكسيك

ماري كينج،

وزيرة سابقة، ترينيداد وتوباغو

غيفين لوبيندا،

المجلس الوطني لزامبيا

فرناندو بيريز نوربيغا،

نائب برلماني سابق، المكسيك

روبرت ماسيتارا،

نائب برلماني، بوتسوانا

"يسرنا كثيراً رؤية المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "غوباك" وهي تدعو إلى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بمالكي الشركات والمتحكمين فيها. إن الشركات الوهمية المُخفلة هي الوسيلة الأساسية التي تُستعمل في غسل الأموال على نطاق دولي، ولهذا فإننا نضم صوتنا إلى منظمة "غوباك" في حثها جميع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم على التأكد من معرفة المصارف بفاتحي الحسابات لديها، وأن ملكية الشركات والتحكم فيها أمر ينضوي تحت السجلات العامة."

ريموند بيكر

رئيس منظمة السلامة المالية العالمية

"لا بدّ من الإشادة بالتزام منظمة "غوباك" تأمينها لمزيد من الشفافية من خلال التصريح عن حقوق الانتفاع. وتعتبر الأنظمة والقوانين المؤسسية غير الواضحة الوسيلة المفضلة للراغبين في الكسب من الفساد، إذ تساعد تلك الأنظمة على إخفاء مكاسبهم غير المشروعة. في زمن العوامة تظهر الحاجة إلى موقف وقرار موحد لتحقيق المزيد من الشفافية إلى التدفقات النقدية. ومنظمة "غوباك" في وضع فريد يؤهلها من حشد البرلمانيين في سبيل تحقيق الزخم المتنامي والإعداد لذلك القرار الموحد."

هوغيبيت لابليل

رئيس منظمة الشفافية الدولية

إنّ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عبارة عن تحالف عالمي من البرلمانيين الذين يعملون معاً لمحاربة الفساد، وتعزيز الحكم الرشيد، والحفاظ على سيادة القانون. إن المقرّ الرئيسي للمنظمة هو أوتاوا، كندا، ولدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد 53 فرعاً وطنياً في 6 قارات. تقوم المنظمة بدعم جهود أعضائها من خلال الأبحاث الأساسية، وبناء قدراتهم في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي، ودعم أقرانهم على المستوى الدولي.

GOPAC, Global Secretariat

904-255 Albert Street

Ottawa, Ontario, Canada K1P 6A9

Tel: +1-613-336-3164

Fax: +1-613-421-7061



twitter.com/GOPAC_Eng

facebook.com/gopacnetwork

gopacnetwork.org